الجامعة المستنصرية / الكلية الآداب
قسم الانثروبولوجيا والاجتماع

المقارنة بين القانون والعرف

علم الاجتماع القانوني - المرحلة الرابعة - الدراسة المسائية

زينة جسام

هناك عدة أسباب تجعلنا نشعر بالحاجة إلى شرح العلاقة المتداخلة بين المعايير القانونية العاملة في المجتمعات المتطورة وانماط المعايير التي واجهناها في المجتمعات البدائية الأولي، فالقانون يوجد على أكثر من مستوي، حتى في المجتمعات المتطورة، وأنه لكي نتعرف **إلى طبيعة تركيبية mechanism القانون** لا يكفي أن نحصر انتباهنا في التوثيق المعقد للقواعد القانونية إذ يجب علينا أيضاً أن نستوعب المعايير الاجتماعية التي تقرر الكثير من وظائفه، هو ما وصفة **"ارليخ"** بالقانون الحي للمجتمع.

كما ان ظاهرة الدولة المتقدمة، ذات الأجهزة العادية لسن القوانين، نادراً ما ظهرت في تاريخ الثقافة البشرية، وإن كنا رأينا في كافة المجتمعات البشرية حتى البدائية منها والنائية مجموعات من المعايير تنظم سلوك الأفراد فيما بينهم وتعتبر ملزمة لهم جميعاً يضاف إلى ذلك أنه حتى في حالة أكثر الدول تقدماً في العصر الحديث فإننا إذا ما فحصنا أنظمتها القانونية.

من وجهة نظر الأصول التاريخية فإننا سنكون ملزمين بردها إلي عهود كانت الظروف السائدة فيها شبيهة بظروف الثقافات الأولي أو البدائية.

من هنا إذا ما أردنا أن نستوعب أهمية القانون باعتباره وسيلة للانضباط الاجتماعي، فأنه ليس من الحكمة تجاهل الطريقة التي تعمل بها المبادئ المعيارية في مختلف أنواع المجتمعات. ذلك أن تحرياً كهذا لن يمكننا فقط من أن نقرر ما إذا كانت هناك معايير في كل المجتمعات المعروفة يمكن تصنيفها بحق كشرعية، إلا أنه يمكن ان نلقي ضوء على جذور القانون العميقة الغور والمخفية في الأنظمة الاجتماعية المعقدة، من خلال وضع المسائل التي يمكن رؤيتها بسهولة أكثر في الشكل البسيط من أشكال المجتمع تحت المجهر.